

ميانمار: أطلقوا سراح الصحفيين المحتجزين واكفلوا حرية الصحافة

في اليوم العالمي لحرية الصحافة 2018، تدعو منظمة العفو الدولية حكومة ميانمار إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن [الصحفيين المعتقلين وا لون وكياو سو أوو](#) وضمان تمكين الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام في البلاد من ممارسة حقهم في حرية التعبير، وممارسة أنشطتهم الصحفية السلمية - بما في ذلك التحقيقات التي تتسم بالحساسية - دون خوف من الانتقام أو الاعتقال.

شهد العام الماضي تراجعاً مقلقاً لحرية الصحافة في ميانمار، حيث يواجه الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام قيوداً متزايدة فيما يتصل بعملهم. ولم يكن هذا الأمر أكثر وضوحاً من حالة صحفيي وكالة رويترز "وا لون" و "كياو سو أوو"، المحتجزين، منذ ديسمبر/كانون الأول 2017، بتهمة خرق قانون ميانمار لعام 1923 الخاص بـ"الأسرار الرسمية". وكان الرجلان يحققان في [مجزرة ارتكبها الجيش لعشرة رجال من الروهينغيا](#) في ولاية أراكان عندما تمّ احتجازهم. وعلى الرغم من اعتراف أحد ضابطي الشرطة أمام المحكمة بقيام الشرطة بتلفيق التهم للصحفيين، فلا يزال الرجلان خلف القضبان، بينما تستمر جلسات الاستماع السابقة للمحاكمة. وسيواجه الصحفيان عقوبة السجن لمدة تصل إلى 14 سنة في حال محاكمتها وإدانتها بموجب "قانون الأسرار الرسمية".

وكان للقضية ضد وا لون وكياو سو أوو أثرٌ مروع على العاملين في وسائل الإعلام في البلاد، فقد خلقت مناخاً من الرقابة الذاتية. ومع ذلك، فإن حالتها لم تكن حالة معزولة، ففي العام الماضي قُبض على إعلاميين آخرين وتمت محاكمتهم، وفي بعض الحالات، احتجازهم لأسباب تتصل بعملهم. ففي يونيو/حزيران 2017، على سبيل المثال، أُلقي القبض على ثلاثة صحفيين وأُتهموا بـ "تكوين جمعية غير قانونية" بعد عودتهم من منطقة تسيطر عليها جماعة عرقية مسلحة تنشط في شمال ميانمار. وقد أُطلق سراحهم في سبتمبر/أيلول 2017 بعد إسقاط التهم التي وُجّهت إليهم.

وفي يونيو/حزيران الماضي كذلك، اعتقل إعلاميان يعملان مع صحيفة "نا/فويزر" - وهما رئيس التحرير كياو من سوي، والكاتب كياو زوار ناينغ - على خلفية مقال ساخر لفيلم دعائي أنتجه الجيش. ووجه إليهما لاحقاً، بموجب قانون ميانمار الخاص بوسائل الإعلام، تهمة استخدام "أسلوب كتابية يؤثر قصداً على سمعة" شخص أو منظمة، في حين وُجّهت أيضاً لكياو من سوي تهمة "التشهير الإلكتروني" بموجب الفصل 66 (د) من قانون الاتصالات لعام 2013. وفي سبتمبر/أيلول 2017، أعلن الجيش بأن التهم قد أُسقطت.

إن أزمات حقوق الإنسان التي اجتاحت ميانمار خلال العام الماضي - بما في ذلك [الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الأمن ضد الروهينغيا في ولاية أراكان](#)، وأدت إلى فرار 700000 منهم إلى بنغلاديش، و[الانتهاكات المتواصلة خلال النزاعات في شمال ميانمار](#)، بالإضافة إلى الارتقاع في حدة التعصب الديني والقومي - قد أضفت على العمل الصحفي المستقل لوسائل الإعلام أهمية كبرى. ولكن بدلاً من السماح للصحافيين بممارسة عملهم بحرية، وبصورة سلمية وآمنة، قامت السلطات بقمع وسائل الإعلام، وفرضت قيوداً متزايدة على الوصول إليها.

ولا يقتصر خطر الاعتقال والمحاكمة والسجن على الصحافيين، بل يمتدُّ إلى مصادرهم والأشخاص الذين يقومون بمقابلتهم. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2017، أُدين اثنان من رجال كاشين، وهما [دمادو نونغ لات ولانغجو غام سينغ](#)، لارتكابهما عدة جرائم جنائية، وحُكم

عليهما بالسجن لمدة عامين وثلاثة أشهر لمساعدتهما الصحافيين في تقاريرهم بشأن الضربات الجوية العسكرية بالقرب من بلدة مونكو، شمال ولاية شان، في أواخر عام 2016. وحُكم على دماو نونغ لات بالسجن لمدة عامين إضافيين بتهمة "التشهير" بسبب مقابلة إعلامية أجراها حول الضربات العسكرية. وقد أُفرج عنهما خلال عفو رئاسي صدر في أبريل/نيسان 2017، ومع ذلك، كان ما ينبغي القبض عليهما أو محاكمتهما أصلاً.

و 28 مارس/آذار 2018، أي قبل ما يزيد عن شهر، حُكم على أونغ كو هتوي، وهو جندي طفل سابق، بالسجن لمدة عامين - وهي أقصى عقوبة ممكنة - بموجب القسم 505 (ب) من قانون العقوبات في ميانمار، وكانت "جريمته" هي إجراء مقابلة إعلامية في أغسطس/آب 2017، حيث وصف فيها تجارب حياته كجندي طفل، ومن بينها كيفية اختطافه من قبل الجيش وتجنيد قسراً، عندما كان عمره 14 عاماً. ويتسم الفصل 505 (ب) من قانون العقوبات بعبارات مبهمّة تستخدم بشكل متكرر لتقييد حرية التعبير.

وتحدث هذه الحالات ضمن سياق أوسع من القيود على الحق في حرية التعبير في ميانمار، خصوصاً مع وجود مجموعة من القوانين المعرّفة بشكل مبهم، والتي استخدمت لاعتقال وملاحقة وسجن أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية بشكل سلمي. ولا تزال حكومة ميانمار تستخدم سلسلة من القوانين القمعية، بدلاً من إلغائها، لتخويف الصحفيين واعتقالهم. وتدعو منظمة العفو الدولية سلطات ميانمار - وتحديداً البرلمان - إلى إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تحدُّ بشكل غير قانوني من الحق في حرية التعبير، وجعلها تتماشى مع كل من القانون الإنساني الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، نصوص الفصل 66 (د) من قانون العقوبات، والفصل 66 (د) من قانون الاتصالات لعام 2013، وقانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية، وقانون الأسرار الرسمية لعام 1923.

كما تدعو منظمة العفو الدولية سلطات ميانمار إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أقرب فرصة، وإدراج أحكامه في القانون المحلي، وتطبيقه في السياسات والواقع الفعلي.

وغالبا ما يلعب الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام دوراً حاسماً في فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولون رسميون وجهات غير حكومية على حد سواء، وفي ممارسة الجمهور لحقه في الحصول على المعلومات ونقلها. غير أنهم لن يستطيعوا القيام بذلك إذا كانوا عرضة للاعتقال والملاحقة والسجن لأسباب تتصل بعملهم. وطالما ظلت القوانين القمعية قائمة وتنفيذها مستمر، فإن العاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام سيظلون في خطر، وستظل أصواتهم مكتومة، وستستمر القيود الشديدة على الحق الأساسي في حرية التعبير.